تعريب التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات العولمة

أ.د. دفع الله عبدالله الترابي(*)

المفهوم والمقاصد :

المقصود بتعريب التعليم العالي في الوطن العربي هو تدريس المناهج العلمية باللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي العربية، بحيث يدار العمل العلميّ فيها باللغة العربية، درسًا وبحثًا وكتابة ومخاطبةً، ثم ليصبح التعويل عليها في الأداء المهني والتداول الديواني وإدارة الشأن الوطني العام في الدولة.

الغاية من التعريب في تحقيق مقاصده، التي منها :

– توطين المعارف العلمية والتقانات الحديثة في اللغة العربية لأجل تيسير استيعابها وإشاعتها بين الكافة من شرائح المجتمع، وتقريبها منهم ليأخذ كل منها حسب حاجته أو طاقته.

– المشاركة في إنتاج المعرفة العلمية، لا استيعابها فحسب، حتى يتحول المجتمع العربي إلى مجتمع معرفة، منطلق بقدراته الذاتية لتحقيق تنمية مستدامة.

– العربية آصرة العروبة وأكبر عامل لاجتماع شعوبها وتوحدهم، وهي خزانة ثقافتهم وحضارتهم المشتركة، والحفاظ عليها ضمان لتماسك الأمة وتحصين هويتها العربية والإسلامية.

على أنه لا ينبغي أن يُستدل من هذه المقاصد على دعوة مضمرة إلى نبذ لغات الغير، والإضراب عن تعلمها، أو إلى قطيعة مع ثقافات الأمم الأخرى

(*) رئيس الهيئة العليا للتعريب في السودان.

وعلومها. "فالناس بالناس... بعضٌ لبعضٍ وإن لم يرغبوا خدم"، لكن "تعلُّمُ لغةٍ أجنبية شيءٌ، والتعْلِيم باللغة الأجنبية شيءٌ آخر".

مشكل التعريب :

لا تزال الأمة العربية تبذل جهودًا متواصلة على مدى نصف قرن من الزمان من أجل أن تتجاوز مشكل التعريب المتمثل في هيمنة اللغات الأجنبية على تدريس المناهج العلمية في جامعات الوطن العربيّ. معلوم أن الجامعات العربية التي تُعنى بعلوم الطبيعة والعلوم التطبيقية نشأ معظمها في عهود كان النفوذ الأجنبيّ فيها حاضرًا ومهيمنًا على غالب بلاد الوطن العربيّ. فليس عجبًا أن أخذت تلك الجامعات الكثير من مناهجها ونظمها التعليمية، بما في ذلك لغة التدريس، من المؤسسات النظيرة في البلاد الأجنبية.

ولقد كان لطول أمد الحكم الأجنبي على البلاد العربية أثره في تشكيل واقع التعليم العالي فيها، لا سيما في مؤسسات التعليم العالي التي تعنى بالعلوم التطبيقية وبعلوم التقانة. لهذا حين استردت البلاد العربية استقلالها السياسيّ من الحكم الأجنبيّ في منتصف القرن العشرين الميلادي، وجدت أن مؤسساتها التعليمية العليا مرهونة لنظم وسياسات أجنبية. كما أن كثيرًا من الجامعات العربية التي نشأت في عهود الاستقلال سارت، بحكم الواقع، على خطى المؤسسات السابقة، ربما باستثناء حالة فريدة واحدة، تلك هي حالة مؤسسات التعليم العالي السورية، التي سيأتي الحديث عنها لاحقًا.

اللغة الأجنبية ليست خيار الأمة :

من اللافت للنظر أن اللغة الأجنبية لم تكن خيارا للأمة العربية لتدريس المناهج العلمية في جامعاتها التي تأسست في غضون القرن التاسع عشر الميلادي..

فلقد كانت العربية لغةً للتدريس في أول كلية للطب الحديث نشأت بمصر سنة 1820م في عهد محمد علي باشا، حيث ظل التدريس فيها باللغة العربية حتى نهايات القرن التاسع عشر، حين تحولت لغة التدريس في الجامعة المصرية إلى الإنجليزية بمرسوم من المندوب الساميّ البريطانيّ، الحاكم الفعليّ على مصر آنئذ.

كذلك كان التدريس باللغة العربية في أول كلية للطب أنشئت في الجامعة الأمريكية ببيروت في عام 1866م، التي ظل فيها التدريس باللغة العربية، حتى نهاية القرن، حين تحوّلت لغة التدريس بها إلى اللغة الإنجليزية تبعًا لما جرى في مصر.

هكذا انفتح الباب أمام اللغة الأجنبية لتهيمن على تدريس المناهج العلمية في معظم جامعات البلاد العربية، بل صار التداول بها في دواوين الدولة في بعض هذه البلاد، كما امتدت سيطرتها إلى بعض مجالات العمل المهني والتجاريّ، وإلى بعض منابر الثقافة، وذلك حتى بعد تحرُّر تلك البلاد من الحكم الأجنبيّ المباشر.

الدعوة إلى تعريب التعليم العالي :

مع ذهاب الحكم الأجنبيّ المباشر عن معظم البلاد العربية (في منتصف القرن العشرين الميلادي)، سرعان ما برزت جماعات، من بين الأساتذة وأهل الرأي، تدعو إلى تعريب مناهج التعليم العالي لأجل تحقيق مقاصده التي سبقت الإشارة إليها في أول هذا المبحث.

بينما ظهرت في المقابل جماعات أخرى من الأساتذة ومن بعض الأطر النافذين، هؤلاء يرون في اللغة الأجنبية طوق نجاة من جاهلية حاضرهم، عساها تنقلهم إلى غدٍ تزدهر بينهم فيه العلوم الحديثة وعلوم التقانة، التي نمت

وازدهرت في كنف اللغات الأجنبية على مدى القرون الثلاثة الأخيرة. منهم من جعل اللغة الأجنبية بمنزلة "غنيمة حرب" عليهم أن يعضّوا عليها بالنواجذ. وهكذا انقسم الناس في التعريب إلى فرقتين، لكل فرقة أنصار ودعاة متشددون، لا يرون الصواب إلا في جانبهم.

هذا التباين في وجهتي النظر جعل الكثيرين من أصحاب القرار في الدول العربية، وفي إدارات الجامعـات، غير قادرين على البت برأي قاطع في أمر التعريب. فهم لا يرفضونه، ولكنهم قلّما يستجيبون إلى مطلوبات تنفيذه. الأمر الذي جعل قضية التعريب تُرَاوِحُ مكانها على مدى نصف قرن.

شواهد على كفاية اللغة العربية في التدريس الجامعي :

وهذه ثلاثة شواهد من العهد الحديث على كفاية اللغة العربية في تدريس مناهج العلوم والتقانة بالجامعات العربية، متجاوزين الحديث هنا عن ماضي اللغة العربية المبهر وسابقيتها في استيعاب علوم الحضارات القديمة، ثم ريادتها لغةً للعلوم والحضارة العالمية بكل مكوناتها على مدى تسعة قرون (من القرن الثامن الميلادي إلى القرن السادس عشر الميلادي).

1. التجربة السورية :

اعتمدت الدولة السورية اللغة العربية لغةً لتدريس جميع مناهج التعليم العالي فيها، وذلك منذ عام 1919م؛ أي عقب تحرر سورية من الحكم التركيّ العثمانيّ عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. وظلت الجامعات السورية تدرِّس باللغة العربية علوم الطب والزراعة والهندسة وسواها من علوم التقانات الحديثة لما يقارب قرنًا كاملًا من الزمان؛ أي من عام 1919م إلى هذا العام الذي نحن فيه عام (2013م)، دون أن تجد الدولة السورية ما يجعلها تعدل عن مواصلة التعليم باللغة العربية في جميع جامعاتها وسائر مؤسساتها التعليمية، وظلت مخرجات التعليم العالي السوري تؤكد حصول الطلاب على مستويات عالية في

التحصيل العلميّ. كما أن أعدادًا وافرة من خريجي الجامعات السورية تبوأوا مناصب رفيعة في المؤسسات العلمية والإقليمية والعالمية.

لا بد أن الدراسة باللغة العربية في مرحلة الجامعة تمكِّن الطالب العربيّ من الاستيعاب العميق للمفاهيم العلمية، وتعينه على إحراز مستويات متميزة في الدراسات العليا.

لقد أضحت تجربة التعريب السورية المرجعية الأساسية لجميع تجارب التعريب في الوطن العربيّ، كما أنها تخطَّت مشكلات تطبيق التعريب، مع انفتاح كامل على علوم الغير وتجاربهم والتواصل معهم.

2. التجربة العراقية :

صدر قرار تعريب التعليم العالي بالعراق في عام 1976م، الذي ألزمت بموجبه الجامعات والمؤسسات التعليمية العراقية البدء بالتعريب في عام 1978/77م لمجمل التخصصات عدا التخصصات الطبية.

ثم أصدر مجلس الوزراء العراقيّ قراره بتعريب الكليات الطبية مع بداية العام 1981/80م، ليأخذ بعد ذلك التعريب كامل أبعاده في القطر العراقيّ. ثم قامت هيئة عليا للتعريب بالعراق لرسم سياسات التعريب، وأنشئ مركز للتعريب ليتعاون مع الهيئة والفعاليات الأخرى ذات الصلة على إنجاز مطلوبات التعريب من الكتب المنهجية والمرجعية، وتوفير معجمات المصطلحات العلمية المعتمدة وذلك وفق خطة محكمة التخطيط والإعداد والتنفيذ.

كانت خطة التعريب في كل من العراق وسوريا منفتحةً على علوم الغير، حيث تضمنت الخطة تدريس مقررات في اللغة الأجنبية لجميع الطلاب الجامعيين بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية.

3. التجربة السودانية :

انطلقت تجربة التعريب السودانية في أول العقد الأخير من القرن العشرين الميلادي، وذلك مع ميلاد الدولة السودانية التي أظهرت انعطافًا كبيرًا نحو العروبة والإسلام، ولقد كان صدور القرار السياسيّ بتعريب التعليم العالي في أوائل عام 1990م عاملًا حاسمًا لقطع الجدل حول التعريب حيث حمل الناس جميعًا على إنفاذ تطبيقه، ولكنه ترك كيفية إنزال قرار التعريب على واقع التعليم العالي في السودان إلى أهل الجامعات أنفسهم، ثم مضى التعريب متدرجًا في مؤسسات التعليم العالي بالسودان في تسعينيات القرن الفائت إلى أن بلغ نهايات المناهج الدراسية بالجامعات في بضع سنوات.

وكانت نتائج تقويم أداء التعريب المتكررة على مدى العشرين عامًا الماضية تؤكد نجاح التجربة. حيث حققت التجربة جملة مكاسب، أهمها :

زاد استيعاب الطلاب الجامعيين للمادة العلمية،

وارتفعت، تبعًا لذلك، المستويات العلمية بالتعريب،

كما لم يعد تعريب المصطلح العلميّ يشكل عقبة في تعريب المناهج العلمية، بفضل العمل المتواصل في نشر معاجم المصطلحات.

كذلك وجد أن الطلاب الذين ابتعثوا للدراسات العليا خارج الوطن العربيّ لم تضرهم دراستهم باللغة العربية من الحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأمريكية والأوروبية في المدد الدراسية ذاتها المقررة لها قبل إنفاذ التعريب.

وكان من الحسنات الكبرى لحركة التعريب في السودان انَّها فجرت حراكاً كبيرًا في مجال التأليف والترجمة والنشر العلميّ باللغة العربية، بينما لا نكاد نجد في السودان أثرًا للنشر العلميّ في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية على مدى

الخمسين عامًا (1940م ـ 1990م) التي سبقت تطبيق التعريب بالسودان. فلو لم تكن للتعريب من حسنة إلا هذه لكفته.

خلاصة الأمر، أنه بالرغم من وجود صعوبات في الحصول على الكتاب العربيّ المنهجيّ والمرجعيّ لبعض التخصصات العلمية، إلا أن تجربة التعريب في السودان أثبتت جدواها، بينما لم تحرم الطلاب من التواصل مع الغير في مجالات تخصصاتهم العلمية.

جدير بالملاحظة أن الدولة السودانية ضاعفت أعداد الجامعات ست مرات، كما ضاعفت أعداد الطلاب المستوعبين فيها إلى عشرين ضعفًا، وذلك في الفترة ما بين عام 1990– إلى عام 2000م، وهي الفترة ذاتها التي جرى فيها تطبيق تعريب التعليم العالي في السودان، وهو الأمر الذى جعل الإمكانات المتوافرة عندئذ، على قلتها، متنازعة بين مطلوبات التعريب، ومطلوبات هذا التوسع الهائل في الكم.

ولكنه بالرغم مما تحقق من نجاح في تجربة التعريب في السودان، هنالك من يحمِّل التعريب أيما قصور في أداء التعليم العالي في السودان. علمًا بأن اتفاقية نيفاشا (المبرمة في عام 2005م بين شمال السودان وجنوبه) ساوت بنودها بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية في جميع مستويات التعليم. ولقد أعطت تلكم الاتفاقية مددًا كبيرًا لمناهضي التعريب أن يجأروا بالتشويش على مكتسباته، الأمر الذى أدى إلى ضمور مستوى الدعم المخصص لمسيرة التعريب في السودان.

الآن وقد انفصل جنوب السودان عن شماله عسى أن يتواصل دعم خطوات التعريب في السودان.

حول تعريب العلوم الإنسانية والنظرية :

لقد انحسر اليوم (2013م) بدرجة كبيرة تدريس العلوم الإنسانية النظرية باللغة الأجنبية في غالب جامعات الوطن العربيّ، ذلك لكون هذه العلوم متأصلة جذورُها في كتب التراث العلميّ العربيّ سواء أكانت علومًا في الاقتصاد

أم الاجتماع أم في مجالات التاريخ أم الإدارة والحكم. بل إن بعضها كان علمًا عربيًا صرفًا، أخذته أوروبا عن العرب إبّان عهد النهضة. لهذا لا يستغرب أن اكتمل تعريب العلوم الإنسانية في فترة زمنية قصيرة في معظم الجامعات العربية، على أن حركة التعريب الحديثة دعمت العلوم الإنسانية في جميع مجالاتها وذلك بنشر الكتب الجامعية وإعداد معاجم المصطلحات في شتى تخصصات العلوم الإنسانية.

حول تعريب العلوم الطبيعية والتطبيقية :

يشكل تعريب العلوم الطبيعية والتطبيقية المحور الأهم لعمل مراكز التعريب في الوطن العربيّ، فهي علوم تزود من يمتلكها بطاقات عظيمة وإمكانات واسعة للتعمير والتنمية في جميع مجالات البنى التحتية والنشاط الاقتصاديّ وأمن المجتمع. وهي علوم متطورة دومًا بفعل البحث العلميّ والتقانيّ الذي تتعهده البلاد المتقدمة بالدعم المادي الوفير وتخصُّه بأقصى درجة من العناية والمثابرة، حتى إن كل طفرة في التطور التقاني والعلمي تقود إلى طفرة أعلى من سابقتها، وكل قفزة علمية تليها أخرى أعلى شأنًا، فلقد أخذ الفارق المعرفيّ والفجوة العلمية بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية تتعاظم دومًا ويتسع مداها.

كسب التعريب في نصف قرن :

الناظر إلى حصاد الجهود التي بذلت على مدى خمسين عامًا في مجال تعريب التعليم العالي، يجد أن معظم الجامعات العربية ما زالت تُعوِّل على اللغات الأجنبية لتدريس مناهج العلوم الحديثة، كما لو كانت فترة نصف قرن من الزمان غير كافية لتبديد الشكوك حول تعريب العلوم، وهي فترة تزيد بنحو عشرين عامًا عن المدة التي قدرتها هيئة اليونسكو بالأمم المتحدة لانتقال مجتمع بدائي من حالة ممعنة في التخلف المعرفيّ والماديّ إلى مجتمع معرفيّ متطور قادر على النهوض بإمكاناته الذاتية ليلحق بركب الحضارة الإنسانية.

لكنّ من ناحية أخرى نجد أن ما تحقق في مجال تعريب المصطلحات العلمية (من معاجم وكتب علمية مترجمة ومؤلفة) يعد إنجازًا مقدرًا يستحق الإشادة إذا ما قيس بمستوى الدعم الذي تتلقاه المؤسسات القُطرية أو القومية التي تعمل في مجالات التعريب. فتارة تجد هذه المؤسسات الدعم وتارة يأتيها الدعم متقطعًا أو منقوصًا، وتارة أخرى لا يأتيها.

نقل التقانة :

كان المؤمل أن تؤدي الدراسة باللغات الأجنبية في الجامعات العربية إلى سرعة انتقال العلوم والتقانة الحديثة إلى المجتمعات العربية، لكن تبين زيف هذا الرجاء، حيث لم تحدث نقلة معرفية حقيقية في المجتمعات العربية في مجال العلوم والتقانات، أما مظاهر العمران التي تزين بعض العواصم العربية وتكديس الأسواق بمنتجات الدول الصناعية، فذلك لا ينم عن وجود قاعدةٍ علميةٍ متينةٍ تؤسس لاقتصاد نامٍ وتنمية مستدامة. معظم موارد الثروة في البلاد العربية تصدر في هيئة موادٍ خام تتحول إلى سلع مصنوعة في البلاد المتقدمة.. هذا مع الإقرار لبدايات هنا وهناك في الصناعة التحويلية وقليل من الصناعات الثقيلة، يؤمل لها أن تنمو في المستقبل، ولكنها بعيدة من أن تسد حاجات البلاد العربية من الغذاء والكساء ومطلوبات النهضة الشاملة.

حَجْب التقانة :

أضف إلى ذلك أن الدول العظمى والمؤسسات الصناعية الكبرى فيها، جميعهم لا يفرطون في أمر الاحتفاظ بالتقانات المتقدمة لأنفسهم، بل هم لا يسمحون بانتقالها أو أن تتسرب أسرار صناعاتهم إلى الغير.

فالحصار العلميّ هو جزءٌ من متلازمة الحصار الاقتصاديّ والسياسيّ الذي نجده مضروبًا علنًا أو خفيةً حول عدد من بلاد العالم الثالث.

إذن لم يبق أمام البلاد العربية إلا أن تقتحم العقبة، حتى تصبح هذه التقانات جزءًا من النسيج العلميّ والثقافيّ للمجتمع العربيّ. عليها؛ أي البلاد

العربية، أن تقتدي ببلاد شرق آسيا التي حققت بلغاتها خطوات علمية حضارية متسارعة، علمًا بأن بعض هذه البلاد لا تملك من الموارد الطبيعية ولا من رءوس الأموال مثل ما حبا الله سبحانه وتعالى به الأمة العربية.

الاتحاد الأوربي :

ولم لا تعتبر الأمة بالاتحاد الأوروبي الذي ذوب حواجز السفر والإقامة بين البلدان المنضوية في عضويته، ووحد العملة ومواصفات العمل الصناعيّ والخدميّ بينها حتى يجعل من الاتحاد سوقًا مشتركة عظمى لبلدانه، وقوة اقتصادية كبرى وكيانًا سياسيًا ينافس التكتلات العالمية الكبرى المتمثلة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية ورابطة الشعوب البريطانية، على أنه لم يقبل بلد أوروبيّ واحد التخلّي عن لغته الخاصة، وهو الأمر الذي أذعن له الاتحاد الأوربي، رغم تكلفته العالية في تعيين عشرات المترجمين للبرلمان الأوروبيّ وفي إعداد جملة من النظم والإجراءات لضمان التواصل مع كل بلد من بلدانه.

ما كان لهم في الاتحاد الأوروبيّ أن يتحملوا هذا الاتفاق كلمة واحدة القيمة العالية التي يولونها للغة في بناء رأس المال البشريّ بحسبانه الاستثمار الرابح والعنصر الحاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مطلوبات تطبيق التعريب :

لا بد لتعريب التعليم العالي في الوطن العربيّ من مرتكزات، أهمها :

تعريب المصطلح العلمي وتوحيده.

توفر الكتاب الجامعيّ / المنهجيّ والمرجعيّ / باللغة العربية.

– كلاهما على رأس اهتمامات مؤسسات التعريب في الوطن العربيّ، وما سواهما من إجراءات ووسائل تنفيذية فهي أمورٌ مقدورٌ عليها بشيء من حسن التدبير والإدارة مع توفر الدعم الماديّ.

أما المصطلح العلميّ :

فإنه لم يعد اليومَ يشكل عقبةً لتعريب المناهج الجامعية في جميع تخصصاتها، فلقد أصبح ميسورًا الحصول على المصطلحات العلمية المعرَّبة لكل من التخصصات العلمية التي تدرَّس بالجامعات. ولقد أصبحت المعاجم والدراسات المصطلحية تتكاثر وتزداد انتشارًا وتدقيقًا وتنسيقًا بفضل العمل المثابر في مجال المصطلح وتوحيده. أعان على تجاوز مشكلات المصطلح العلميّ أن عكفت على تعريبه عدة مؤسسات قومية وأخرى قُطرية شملت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مجامع اللغة العربية وهيئات مهنية وجماعات علمية مختلفة، بجانب مجهودات الأفراد من أساتذة الجامعات ومن أهل اللغة العربية.

فلقد نشر مكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حتى هذا العام 2013م نحوًا من 45 معجمًا للمصطلحات في تخصصات علمية مختلفة،

كما نشرت مجامع اللغة العربية، لا سيما في كل من مصر وسوريا والعراق، عددًا من معاجم المصطلحات والكتب العلمية، ولقد وضع اتحاد المجامع العربية معايير لكيفية اختيار المصطلح العلميّ،

كذلك وضعت منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بمشاركة آخرين "المعجم الطبيّ الموحد" في طبعته الرابعة، التي اشتملت على مائة وخمسين (150) ألف مصطلح للطب البشريّ، ولسائر العلوم الصحية الأخرى (الأسنان، الصيدلة والتمريض).

كما شاركت الهيئات والجمعيات المهنية في وضع معاجم المصطلحات المتخصصة في مجالاتها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

الهيئة الزراعية العربية، اتحاد المهندسين العرب، مؤسسة النفط العربيّ والطاقة.

كذلك أسهمت الهيئة العليا للتعريب بالسودان بإصدار عشرة من معاجم المصطلحات، بالإضافة لعدة دراسات في مجال المصطلح العلميّ.

ترجمة المصطلح العلميّ أم تعريبه ؟

جدير بالملاحظة أن معظم المصطلحات العلمية التي تم نقلها إلى اللغة العربية قد نقلت **ترجمةً**؛ أي بوضع كلمة عربية فصيحة في مقابل اللفظ الأجنبيّ. وأقلّها تلك التي نقلت إلى العربية تعريبًا، أي عن طريق "تعريب" اللفظ الأجنبيّ، بتعديل بنيته بالوسائل المعلومة عند أهل اللغة. كما استوعبت قلّة من المصطلحات الأجنبية دون التعديل على بنيتها فيما سمي بالدخيل؛ أي الكلمات الدخيلة على اللغة العربية، وتدل الإحصاءات على أن المعرَّبات؛ أي الكلمات المعربة عن طريق تعديل بنيتها تقل نسبتها عن (10%) عشرة في المائة من جملة المصطلحات المنقولة ترجمةً إلى اللغة العربية. وهذا أمر محمود بل تجب مراعاته عند وضع المصطلح العربيّ، فإنه إن تكاثرت المعرَّبات في اللغة أفسدتها، ذلك بسبب بقاء العجمة على كثير من المصطلحات المعرَّبة، رغم بذل الجهد لتجنبه. على أنه لا حرج من اللجوء إلى تعريب المصطلح الأجنبيّ متى استعصت ترجمته، وذلك على قاعدة "أن ما صيغ على مناهج العرب في كلامهم فهو من كلام العرب" وهي القاعدة الذهبية التي وضعها أهل اللغة الأقدمون، وبها أمكن في القديم كما في الحديث، تجاوز بعض معضلات النقل لكثير من المصطلحات الأجنبية.

خلاصة القول في أمر المصطلح العلمي إنه لم يعد يشكل حجر عثرة في مسيرة التعريب،

علمًا بأن العلوم الأساسية والتطبيقية في حركة تطور مستمرة بفعل البحث العلميّ وبفعل المخترعات والمبتكرات التقانية التي تتوالى بسرعة لم تكن معهودة

في الماضي. هذا الحراك العلميّ والتقانيّ في الزمن الحاضر يولِّد مفاهيم ومصطلحات جديدة يجب نقلها إلى العربية على التو إذا ما أريد للحركة العلمية العربية أن تواكب مستجدات التقدم العلميّ والتقانيّ على مستوى العالم. لهذا قد استقر أن صناعة المصطلح عمل دائم مستمر، وعلى الحكومات العربية أن تعي هذه الحقيقة.

أما الكتاب المنهجيّ والمرجعيّ :

فإن توفره ويسر الحصول عليه يعدّ المرتكز الثاني لإنجاح تجارب التعريب. ولقد دلّت إحصاءات تقويم التعريب على أن الجامعات تواجه صعوبات في الحصول على الكتاب المنهجيّ في عدد من التخصصات العلمية لا سيما في المستويات التخصصية العليا من منهاج العلوم الجامعية.

لقد أسهمت التجربة السورية بذخيرة مقدرة من الكتب الجامعية المنهجية في التخصصات العلمية المختلفة.

كما أسهم العراق بإصدار ذخيرة من الكتب الجامعية المنهجية المحررة بالعربية.

بل هناك مشاركات وإسهامات في النشر العلميّ باللغة العربية بدرجات متفاوتة من معظم البلاد التي خطا فيها التعليم العالي خطوات متقدمة، واكتمل فيها البناء المؤسسيّ للجامعات.

ولعل مصر هي أكثر البلاد العربية إنتاجًا للكتاب العلميّ والثقافيّ بالرغم من عدم وجود قرار سياسيّ يلزم جامعاتها بسياسة التعريب.

ويمكن الإشارة فيما يلي (على سبيل المثال لا الحصر) إلى بعض المؤسسات التي تعمل في مجال إعداد الكتاب العلميّ المعرَّب.

يذكر المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، مركز تعريب العلوم الصحية بالكويت، البرنامج العربيّ والمكتب الإقليميّ لهيئة

الصحة العالمية لشرقي المتوسط، وتذكر مجامع اللغة العربية، بالإضافة إلى دور نشر جامعية متعددة وخاصة، وهيئات علمية مختلفة معنية بأمر سيادة اللغة العربية في التعليم العالي والخطاب العام.

وبالرغم مما تقدم فإن توافر الكتاب الجامعيّ **للكليات العلمية يعد حالياً في حدوده الدنيا**، إذ إنه لا بد من وجود بدائل للكتاب المنهجيّ، سيما بالنسبة للمناهج المتقدمة في التخصصات العلمية الطبيعية والتطبيقية. إذ لا يستقيم أن يقتصر على كتاب منهجيّ واحد للمادة العلمية لنحو مائتي جامعة في اثنين وعشرين بلدًا عربيًا. بل لا بد من إتاحة الخيار بين بضعة كتب للمادة الدراسية الواحدة.

صحيح قول ابن خلدون "إن كثرة التآليف مضرة بالمتعلم"، ذلك بالتشويش عليه من كثرة إختلافاتها وتفريعاتها والغوص في التفاصيل، إلا أن ذلك يخص الدارس المبتدئ، أما الحديث هنا فعن المستويات العلمية العليا المتخصصة بالمناهج الجامعية، فلا بد أن يقرأ الدارس الباحث أكثر من كتاب في مجال تخصصه.

- أما الكتب المرجعية المحررة باللغة العربية في مجال العلوم الحديثة فالمنشور منها قليل، ويصعب الحصول عليها.

المكتبة العربية :

لقد أشار عددٌ كبيرٌ من الباحثين في شئون التعريب إلى عجز المكتبة العربية عن أن تلبي حاجة الطلاب الجامعيين وسواهم من الدارسين بسبب قلة المنشور فيها من الكتب المرجعية والمنهجية في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية.

- جاء في كتاب الإنماء العربيّ لهيئة الأمم المتحدة أن ما تترجمه الأمة العربية مجتمعة إلى لغتها يقل عما يترجمه بلد واحد مثل تركيا، بل إنه يقل عما يترجمه بلد أوروبي صغير مثل اليونان التي يقل عدد سكانها عن عُشر سكان الوطن العربيّ.

• ولقد اتضح من دراسة سابقة عن الترجمة للأستاذ شحادة الخوري أن الأمة العربية تترجم إلى لغتها في العام الواحد ما نسبته عشرة كتب لكل مليون مواطن عربيّ (أي بمعدل كتاب واحد لكل 100.000 نسمة)، في حين أن متوسط ما تترجمه البلاد الأوروبية تصل نسبته إلى 400 كتاب لكل مليون نسمة من السكان (أي بمعدل كتاب واحد لكل 2500 نسمة)، مع ملاحظة أن معظم ما يترجم إلى اللغة العربية إنما هو في مجال العلوم الإنسانية والعلوم النظرية (بنسبة 70%) وقليل منه في مجال العلوم والتقانة (14%).

• كذلك أشار الأستاذ الخوري إلى أن الترجمة في البلاد العربية متروكة خيارًا للأفراد، **مع انعدام خطة قومية لترجمة العلوم بطريقة شاملة** وممنهجة وموقوتة بقاعدة زمنية لتنفيذها.

من المعلوم أن سوق الكتب في التخصصات العلمية الدقيقة هو سوق محدود جدًا، لقلة الطلب عليها من سوى الطلاب المسجلين في هذه الشُعب الدراسية المتخصصة بالجامعات ومؤسسات البحث، وهؤلاء عددهم قليل بالضرورة. لهذا غالبًا ما تتحاشى دور النشر الخاصة طباعة الكتب العلمية المتخصصة لصعوبات تسويقها، ما لم تكن هذه الكتب مدعومة من جامعة أو مؤسسة علمية تتكفل بنفقات إعدادها وطبعها.

أفضلية الترجمة على التأليف (في هذه المرحلة) :

مما تجدر الإشارة إليه في **هذه المرحلة من مسيرة التعريب**، أن ثقة الأستاذ والطالب الجامعيّ في الكتاب العلميّ المترجم تفوق بدرجة كبيرة ثقتهم في الكتاب الموازي المؤلف بالعربية، وذلك لجملة أسباب، منها :-

• شمول المحتوى العلميّ في الكتاب الأجنبيّ وحسن ترتيبه وجودة طباعته وخضوع محتواه لمراجعات دقيقة قبل نشره وتكرار طباعته لأجل التجويد والمواكبة.

• مستوى تنفيذ الرسوم الإيضاحية من أشكال ومخططات وصور في الكتاب المؤلَّف بالعربية قلَّما يضاهي مستوى تنفيذها في الكتاب الأجنبيّ،

• غياب الفهرسة الموضوعية في معظم الكتب العلمية المؤلَّفة باللغة العربية، وهي، أي الفهرسة الموضوعية، لازمة للأستاذ والطالب على حد سواء.

لهذا يرى، من أجل إحداث طفرة في إعداد الكتب الجامعية المحررة باللغة العربية، أن يكون التركيز على أعمال الترجمة في هذه المرحلة من مسيرة تعريب التعليم العالي في الوطن العربيّ.

على أن جميع الملحوظات السابقة على الكتاب الجامعيّ المؤلَّف بالعربية يمكن تداركها وتجاوزها في فترة زمانية قصيرة يتم خلالها إغناء المكتبة العربية بكتب العلوم والتقانة، وليس المطلوب حاليًا صرف النظر عن التأليف في مجالات العلوم جملةً، ولكن لا بد من وضع معايير وضوابط حاكمة لإنتاج الكتاب العلميّ الدراسيّ المؤلَّف باللغة العربية، لا سيما كتب العلوم الطبيعية والتطبيقية.

خلاصة الأمر في شأن الكتاب الجامعي – أنه بالرغم من التحسن الذي طرأ على طباعة الكتاب والإقرار بأن هنالك تحسنًا في إنتاج الكتاب العلميّ العربيّ من حيث الكم والجودة والإخراج إلا أن جملة المنشور من كتب العلوم الحديثة باللغة العربية لا تفي بمطلوبات تعريب المناهج الدراسية الجامعية في جميع تخصصاتها العلمية، خاصة التخصصات الدقيقة في مجال العلوم والتقانة.

مؤسسة قومية لإنجاز الكتاب الجامعيّ :

التعريب اليوم في أمس الحاجة إلى الكتاب المنهجيّ والمرجعيّ المحرَّر باللغة العربية، لاسيما في مجال العلوم والتقانة، وإنه لمن العسير تلبية الطلب من الكتب الجامعية في وقت قريب إلا إذا قامت عليها مؤسسة قومية عربية ذات إمكانات وصلاحيات واسعة، وحبذا لو قامت هذه المؤسسة تحت مظلة المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم لدى جامعة الدول العربية، ولتعمل وفق خطة شاملة ممنهجة وموقوتة على قاعدة زمنية، مع لزوم دعم تلك المؤسسة بالمال وبالأطر المقتدرة لتنفيذ إنجاز كتب جامعية علمية جيدة المحتوى وجيدة الإخراج.

إن تكلفة إنشاء مثل هذه المؤسسة ونفقات تسيير أعمالها لخمس سنوات لا تتعدى قيمة بناية فاخرة في إحدى عواصم البلاد العربية،

مطلوبات لتجويد التعريب :

التجويد تحدثه الممارسة لكل أمر جديد، صنعةً كان أو فكرًا، وكذلك أمر التعريب. فإنه سرعان ما تتجلّى النواقص ومناطق الضعف في تجارب التعريب بعد البدء في تطبيقه. فتنصرف نحوها الجهود لأجل استدراكها.

فهذه بعض مطلوبات تجويد التعريب التي أظهرتها الممارسة :

1) معالجة الرموز العلمية في الكتابة العربية :

إن الحاجة إلى معالجة الرموز في الكتابة العربية لهي أمر سبق القول به من ثقات. فقد جاء ذلك في توصيات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السابعة والخمسين، وفي توصيات ندوة الرموز العلمية التي انعقدت في رحاب مجمع اللغة العربية الأردنيّ (عام 1407هـ – 1987م). كما وردت الدعوة إلى صياغة الرموز باللغة العربية من عدد من المشتغلين بشئون التعريب في الوطن العربيّ.

العلوم الطبيعية والعلوم التطبيقية بل جميع العلوم المعتمدة على التحليل الرياضيّ يتعذر تعلُّمها أو كتابتها دون رموزها المصطلح عليها. فالرمز (على خلاف المصطلح العلميّ) يدخل في أنواع التعبير الرياضيّ والمعادلات والصيغ الرياضية التي تمكِّن من الإحاطة بالظاهرة العلمية، وتحكم علائق مكوناتها، وتحسيبها ثم تسخيرها للانتفاع من تطبيقاتها العملية.

يقول الدكتور عبد الرحمن مرحبا في كتابه (الجامع لتاريخ العلوم عند العرب) : "إن عدم تطور الرموز العلمية عند العرب والمسلمين كان نقصًا خطيرًا وسببًا مباشرًا في عدم تسارع الحركة العلمية لديهم. ويوشك عدم تعريب الرموز العلمية في الحاضر أن يكون سببًا مباشرًا في تخلُّف الكتابة العلمية باللغة العربية، وعدم مواكبة الأمة العربية التقدم العلميّ والتقانيّ على مستوى العالم.

1 – (أ) الرموز العلمية في كتب التراث العربيّ سابقة لا تنكر :

إن الرموز العلمية قد صيغت أشكالها عند العرب والمسلمين، وأمكن الاستفادة منها في تأسيس علم الجبر والحساب، كما استخدمت في كتب التراث العلميّ العربيّ حتى غروب شمس الحضارة العربية بحلول القرن السابع عشر، على أن دائرة المعارف البريطانية تنسب معظم الرموز الجبرية للعالم فيتا «Vieta» الذي جاء متأخرًا عن ابن البناء المراكشي والقلصادي.

اشتهر باستخدام الرموز من الماضيين أبو الحسين على القلصادى (891هـ – 1486م) الذي نسب إليه رمز الجذر، وهو الحرف ج (صار $\sqrt{\ }$)، ورمزالشيء المجهول في المعادلة الرياضية وهو الحرف ش(صار س صار X)،

واستخدم الحرف م للتربيع، والحرف ك للتكعيب، إلى غير ذلك كما اشتهر ابن البناء المراكشي بوضع رموز الجبر في القرن الثالث عشر الميلادي،

ـ التجارب العربية الحديثة في التعريب أبقت على الرموز العلمية وفق أشكالها وهيئاتها المألوفة في المصادر الأجنبية، حتى إن كتبنا العلمية أغلبها من جزئين، جزء عربيّ وجزء أجنبيّ، (كما أشار إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف).

ـ لعلّه كان من الحكمة تأجيل معالجة الرموز حتى تتجاوز حركة التعريب في الدول العربية عقبة تعريب المصطلح العلميّ وتوحيده وحتى يعتاده (أي

المصطلح المعرب) الدارسون في الجامعات العربية أساتذةً وطلابًا ويدور المصطلح العلميّ على ألسنتهم بسلاسة وأُلفة، قبل مطالبتهم بتعريب الرموز.

ـ يعدُّ كتاب الرموز العلمية الذي صدر عن اتّحاد مجامع اللغة العربية أوسع دراسة حديثة في شأن الرموز، حيث اشتمل على ما يزيد عن ثمانمائة مدخل ما بين رمز أو مختصر أو اختزال، لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء.

ـ ولقد أجرت **الهيئة العليا للتعريب** بالسودان دراسة على كتاب الرموز المذكور، حيث تطابقت آراء لجنة الرموز بالهيئة مع أغلب ما جاء فيه. كما ظهر لهم إمكان وجود أشكال بديلة لبعض الرموز (رموز التفاضل والتكامل، ورموز الدوال الزائدية على سبيل المثال) بحيث تتيح البدائل المقترحة بعض خيارات مقبولة للمؤلّفين ـ وهي متضمنة في كتاب عن الرموز تعمل الهيئة على إصداره في القريب.

2 – (ب) إدراج جدول الرموز الرياضية في الحاسوب (جدول رقم 1)

لقد جمعت الهيئة أشكال الرموز الرياضية الأساسية في جدول واحد (انظر الجدول رقم 1)، وسعت إلى محاولة إدراجها في نظام الحاسوب ليكون التعامل معها عند الطباعة العربية على الحاسوب في مستوى يسر التعامل بالرموز الأجنبية في الحاسوب. تستعين الهيئة على ذلك بمختصين من جامعة المستقبل بالسودان، أحرزوا تقدمًا ملحوظًا في تحقيق هذا الهدف.

يُلحظ من الجدول رقم (1) أن الرموز المحايدة (وهي التي لا تنتمي أشكالها إلى الحروف الهجائية في أيِّ لغة) يمكن اعتمادها في اللغة العربية مع مراعاة عكس اتجاه الشكل بما يتوافق مع الكتابة العربية من اليمين إلى اليسار.

والمأمول، إذا ما اكتمل إدراج هذه الرموز الأساسية في نظام الحاسوب (وذلك بعد اعتمادها من المؤسسات العلمية العربية)، أن نكون قد تجاوزنا عقبة كبرى لأجل تيسير أمر الكتابة العلمية باللغة العربية على الحاسوب.

3 – (ج) ندوة حول الرموز العلمية :

بما أن الرموز العلمية الأساسية في الرياضيات وفي الفيزياء والعلوم الهندسية والكيمياء قد لا تتعدى في مجموعها ألفًا واحدًا، ويمكن جمعها في كتاب متوسط الحجم، فإنه يمكن انعقاد الإجماع حولها في ندوة لنحو ثلاثة أيام تعقد في أي من البلاد العربية، تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب واتحاد مجامع اللغة العربية. علمًا بأنه لا يلزم الإجماع على الرموز الأساسية جميعها.

لكن توحيد معظم أشكال الرموز الأساسية يسهل التبادل العلمي وإجراء البحوث المشتركة بين الباحثين في البلاد العربية جميعها.

2) الاختصار والاختزال والتعريب والنحت :

تتطور اللغة العربية من داخلها، وتزداد كلماتها بأنواع الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير أو الاشتقاق الكُبَّار (على قول بعضهم) وبالتركيب المزجيّ، كما تتطور بالاقتراض والتعريب والنحت، إنما أكثر ما يكون نموها من داخلها، لهذا حافظت العربية على خصائصها التعبيرية وبنائها النحويّ والصرفيّ، وظلت بألقها وسحر بيانها يتخاطب بها أبناء الأمة ويتواصلون بها منذ أن نزل بها القرآن إلى يوم الناس هذا.

مسيرة التعريب في الوطن العربيّ غدت اليوم في حاجة إلى وضع قواعد لكيفية صوغ المختصرات والاختزال أو النحت، لكثرة ما يلجأ إلى ذلك أهل العلوم الطبيعية والتطبيقية في الزمن الحاضر، بل كثيرًا ما يلجأ غير هؤلاء إلى اختصار العناوين والعبارات الطويلة التي يتكرر ذكرها في أنواع التحرير المختلفة والتواصل الثقافيّ.

2 – (أ) النحت على الطريقة الأجنبية :

لمّا لم يكن هنالك نهج معلوم لطريقة الاختزال والنحت لجأ بعض الكتّاب إلى النحت على الطريقة الأجنبية بأخذ الأحرف الأوائل لكلمات العنوان أو

التعبير المرجو اختصاره، على أن اللفظ الذي يتولَّد من جمع هذه الأحرف الأول لكلمات العنوان قد لا يكون مستساغًا، كما قد لا يتوافق مع مناهج العرب في تراكيب كلامهم. كما هو ظاهر على سبيل المثال. في المختصرين إيسيسكو وألكسو لمسمى المنظمتين الكبيرتين الشهيرتين الإسلامية والعربية. ولقد شاعت في اللغة العربية هذه الكلمات المنحوتة على الطريقة الأجنبية لا سيما في المجالات المهنية والتقانية مثل : وايبو، أرامكو، فاو، أوبيك... إلخ، على أن بعض أنواع التركيب المزجيّ للكلمات المنسوبة من نحو **برمائي**، **ولامائي**، ولا**هوائي**، ولا**سلكي**، أو اختصار مسمى الزاوية " نصف القطرية " في كلمة **نَقيَّة**، واختصار وحدة الطاقة وهي **حُوَل** في كلمة **جُل**، فذلك جميعه من أنواع النحت والاختصار الجيد المقبول.

لعل الحس اللغويّ هو العامل الأهم المطلوب توافره عند الذين يتولون اختصار أو نحت الكلمات الدلالية على العناوين والعبارات المطوّلة.

وقديمًا قالوا بوجوب ترك النحت للمفطورين من الشعراء والبلغاء من أهل اللغة، ولا يلجأ إليه إلا إذا لم تفلح طرائق الاشتقاق الأخرى في توليد الاختصار المناسب.

3) مسميات مراتب العدد :

هنالك حاجة لصوغ مسميات مراتب العدد الكبيرة (فوق الألف) من مضروبات العشرة، وكذلك مسميات المراتب الفائقة الدقة للعدد من مقسومات العشرة.

فلقد أصبح التعامل العلميّ مع الأرقام يقتضي معرفة خاصة بمسميات مراتب العدد فوق الألف، وكذلك مراتب الأعداد الفائقة الدقة، وذلك بتعريب المسميات الأجنبية الموجودة في النظام العالميّ للوحدات – الجدول رقم (5) منه.

صحيح أنه يمكن التعبير عن أي عدد مهما يكن مقداره بالطريقة الأُسّية. لكنه لا غنى عن وجود مسميات الفئات للعدد من مضروبات الألف أو

مقسومات الألف من أجل التعبير بالأحرف كتابة عن مقدار العدد وليس التعبير عنه بالأرقام فقط، وذلك لازم لكثير من أنواع التطبيقات والمعاملات، كما يمكن الاستفادة من الاجتهادات المنشورة حول تعريب هذه المسميات.

تطويع الحاسوب :

ـ التعامل مع الحاسوب أصبح من مطلوبات العصر يلزم لكل فرد أن يتعلمه. وهو ألزم ما يكون للمشتغلين بشأن التعليم العالي في الوطن العربيّ، درسًا، أوبحثًا، تخطيطًا أو إدارة، لا سيما في مجال دراسات العلوم الطبيعية والتطبيقية. ولقد انتشر استخدام الحاسوب في جميع أنواع التعاملات الصناعية والتجارية والعمل الديواني والكتابة العامة.

ـ بيد أن الحاسوب غير مطوع بالكامل للتعامل معه باللغة العربية، وذلك في مجالين :

أولهما : أن الكم المعرفي المخزون في الحاسوب باللغة العربية، يعد ضئيلاً جداً قياساً بغزارة المعلومات والأصول المعرفية الوافرة المخزونة في الشابكة باللغة الإنجليزية.

فالباحث أو المتصفح العربيّ في أي مجال معرفي غالبًا ما يضطر إلى اللجوء إلى المواقع الأجنبية في الشابكة لاستجلاء معلومة أو لتقصي الحقائق في موضوع مبحثه، ولا ضير في ترجمة المعارف الأجنبية المتوافرة وتخزينها في الحاسوب باللغة العربية، فإن الكم المعرفيّ المتاح في أي لغة من اللغات، هو عبارة عن حصاد أهل تلك اللغة أنفسهم من العلوم مضافًا إليه ما ترجم إليها من علوم الغير.

والأمر الثاني تعريب البرمجيات العلمية بالحاسوب، والعمل على أن تكون اللغة العربية إحدى لغات الحاسوب المعتمدة.

اللغة العربية والتنمية والمستقبل :

من الثابت أن استخدام اللغة العربية في التدريس الجامعيّ هو الوسيلة المثلى للطالب العربيّ لتلقي المادة العلمية واستيعابها. بجانب أهمية ذلك في غرس

التقانات العلمية الحديثة في لغة الأمة وتقريبها من الكافة من شرائح المجتمع الأخرى لتمكينهم جميعًا من المشاركة في العمل التنمويّ بالبلاد.

بل إن معايير قياس مستوى التطور لدى الأمم أصبحت تعتمد على **الفارق المعرفي** (knowledge divide) بينها، وليس على **فارق الدخل** (Income divide) الذي كان التعويل عليه في السابق.

بينما توافر الموارد الطبيعية (من مصادر الطاقة والمياه والثروات المعدنية والزراعية وغيرها)، ما هي إلا عامل مساعد للتطور الاقتصاديّ وليست شرطًا لإحداث تطور مستمر أواقتصاد مزدهر في غياب رأس المال البشريّ.

وليس أدل على صحة هذا المفهوم من التقدم الذي أحرزته بلاد شرق آسيا مثل اليابان التي لا تملك موارد طبيعية، ولكن بفضل تملك علمائها ناصية العلوم والتقانة، أصبحت تزاحم الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم من حيث النمو الاقتصاديّ المتسارع.

وليس تفوق البلاد الأوروبية اليوم بسبب توافر الموارد الطبيعية لديهم، ولكنها المعرفة العلمية العميقة بالتقنية التي بلغ الحرص منهم عليها درجةً تجعلهم يمنعون تسرب معارفهم إلى الغير.

4) تحديات العولمة :

العولمة في جانب منها دعوة إلى العالمية، وليست العولمة في أصلها شرًا محضًا، فمن حيث كونها دعوة إلى تقارب النظم والتراتيب بين بلدان العالم وتوافق تشريعاتهم لأجل تعزيز التواصل والتعاون والمشاركة فيما بينهم لدرء المفاسد لجلب المصالح لهم جميعًا، فقد تصنف العولمة من هذا الجانب بأنها دعوة إلى الخير والإصلاح عبر منظماتها العالمية.

5) المنظمات العالمية :

إن تطورات العلوم والتقانة في الزمن الحاضر جعلت اليابسة من الكرة الأرضية كأنما هي بلد واحد أو مدينة واحدة متصلة أحياؤها، جميع أهلها على

مسمع ومرأى بعضهم من بعض. وهم شركاء في تعاملهم مع المنظّمات العالميّة كالتي تنظم حركة الطيران الدولية، والتي تنقل بينهم الاتصالات والمعلومات التي تخدم مصالحهم عبر الأقمار الصناعية، ومنظمات الصحة والغذاء العالميّة، وسواها من المنظمات والهيئات الدولية التي تعمل على تيسير المشاركة والتبادل التجاريّ والثقافيّ والرياضيّ بين الدول، إذن، جميعها مؤسسات ومنظّمات عالميّة يرتبط نشاطها بحاجات الناس وعمارة الأرض في كل قُطر من المعمورة. ذلك كله يندرج تحت العولمة أو العالمية.

لا ريب أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربيّ وفي غيره، انتفعت هي أيضًا بما يسرته شبكات الاتصال العالمية في نقل المعارف والمعلومات إليها عبر وسائط المعلومات المختلفة، لا سيما الشبكة العالمية للمعلومات (الشابكة).

الجانب الآخر للعولمة :

وفي جانب آخر من العولمة نجد أن العالم مقسوم بين طبقتين، طبقة الأغنياء سكان البلاد المتطورة علميًا وتقانيًا، الذين يملكون إمكانات هائلة للتعمير وجمع الثروات وبسط النفوذ، ويستحوذون على نحو (80%) ثمانين في المائة من موارد الأرض مع كونهم أقل من نحو (20%) عشرين في المائة من سكان العالم، هنالك طبقة المعدمين الذين هم على خط الفقر، لا يملكون لأنفسهم في بلدانهم حولاً ولا طولاً، ويعانون من بؤس العيش تحت نير الجهل والتخلف والاستكانة.

نظام عالميّ للكل :

تدعو العولمة إلى تأسيس نظام عالميّ يحتضن مصادر التمويل الرئيسية في العالم، ويضع أسس التجارة الدولية، ويؤسس للأمن والسلام العالميين، ويمتلك كبرى مؤسسات الإعلام والنشر والشركات... إلى غير ذلك من عظائم الأمور، وذلك يستدعي بل يفرض تغييرات كبرى على سياسات الدول حتى تتوافق تشريعاتها مع مقررات العولمة.

وكان يمكن أن يكون النظام **العالميّ ومقرراته** التي تقترحها العولمة في صالح جميع الدول والشعوب المختلفة، مع مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان الفقيرة والبلاد النامية، ودون إضرار بمصالح البلاد الكبرى، إلا أن مقررات النظام العالميّ، **جاءت في الحقيقة منحازة إلى الدول العظمى بما يمكنها** من كامل السيطرة على الاقتصاد العالميّ والتجارة الدولية، كما أنها تقلّل من فرص بلاد العالم الثالث في التطور وتحسين البنية الحياتيّة المحيطة بهم.

مؤسسات التمويل الدولية :

خذ مثالاً لآثار العولمة من مؤسسات التمويل العالمية، البنك الدوليّ، ومؤسسة النقد الدولية، المختصة بتمويل مشروعات التنمية في البلاد النامية وفي غيرها، فإن سياسات التمويل التي تفرضها هذه المؤسسات سرعان ما ترتهن ثروات العالم الثالث للشركات العالمية العملاقة أو للدول العظمى – ذلك من جرّاء التمويل الربويّ لمشروعات غير مرشدة في البلاد الناميّة، بحيث ينتهي الأمر إلى عجز البلاد النامية عن سداد الديون ومستحقاتها من الربح الفاحش الحرام المركب، لتستولي من بعدُ الشركات العالميّة على ثروات العالم الثالث من الموارد الطبيعيّة بأبخس الأسعار بالحيل أو بحق الدَيْن.

مؤسسة التجارة الدولية :

كذلك فإن منظمة التجارة الدولية تسعى عبر سياساتها إلى إلغاء الحواجز الجمركية بين بلاد غير متكافئة في الإنتاج والتطور أو التعليم بحيث تتحول بلاد العالم النامي، بأثر هذه السياسات إلى سوق كبرى للمنتجات الصناعية للدول العظمى، ولتقطع هذه المنظمة الطريق أمام الدول النامية من أن تقوم ببلادهم صناعات محلية ذات بال، وذلك بغمر أسواقهم بمنتجات لا طاقة لبلدان العالم الثالث بمنافستها من حيث الجودة أو التسويق،

وعند إفشال محاولات التصنيع المحلي ليس لدول العالم الثالث غير بيع ثرواتهم الطبيعية بأبخس الأثمان للشركات العالميّة العملاقة، التي تعمل لصالح الدول الكبرى.

العولمة في التعليم العالي :

أما في مجال التعليم، فالعولمة تسعى للسيطرة على مؤسسات التعليم العالي في البلاد النامية بربطها بالمؤسسات النظيرة في البلاد الغربية، لتكون على شاكلتها من حيث النُّظُم والمناهجُ ولغةُ التدريس، وبحيث تسهل متابعة مخرجات التعليم العالي في البلاد النامية، مع الحرص على عدم نقل التقانة المتطورة إليهم. فثمة إجراءات معدة للحصار العلميّ وإذا لزم استتباعه بحصار اقتصاديّ، وربما تتلو ذلك إجراءات تزعزع الوضع الاقتصاديّ أو الأمنيّ أو السياسيّ في البلد النامي المعين إذا ما تمرد على سياسات العولمة.

اللغة العربية والعولمة :

اللغة العربية هدف تناله سهام العولمة، لكون اللغة العربية تمثل العامل الواعد لجمع البلاد العربية جميعها في كيان قوميّ اقتصاديّ سياسيّ واحد، وهي ذاتها تشكل المرتكز الأساسيّ لتقارب الوطن العربيّ بالدول الإسلامية، ربما، مستقبلاً، في تنظيم حضاري له أطروحاته المميزة في الشأن العالمي كلّه.

لهذا نجد الحرب على اللغة العربية على أشدها في عدد من البلاد العربية ألا تكون العربية لغة للتعليم العالي. من هم وراء العولمة يدركون أثر التعريب في تطور العلوم والتنمية وإنتاج المعرفة لا مجرد استخدام منتجاتها.

ومن هنا جاءت الدعاوى من مؤسسات الاستشراق والتبشير بأن العربية من تراث الماضي وأنها قاصرة عن استيعاب العلوم الحديثة والتقانة، فما حاجة العرب إلى لغة علمية عربية وبين أيديهم اللغات الأجنبية الحية ؟

كما أن الشركات والمؤسسات العالمية تقدم ميزات خاصة للطلاب العرب الذين يدرسون باللغة الأجنبية، وذلك بأولوية التوظيف السريع لهم عند تخرجهم من الجامعات.

وهو الأمر الذي دفع كثيرًا من الآباء الموسرين والشخصيات النافذة في عدد من البلاد العربية لإلحاق أبنائهم بالمدارس الأجنبية ليس في مرحلة التعليم

الابتدائي فحسب، بله التعليم الثانويّ والجامعيّ أيضًا، أملًا في التوظيف الموعود في هذه الشركات والمؤسسات الخارجية. وفي ذلك إغراء كبير لأسر الطلاب في الدول العربية، لا سيما مع وجود عطالة في سوق العمل في بلدانهم، بين خريجي الجامعات خاصةً.

مما تجدر الإشارة إليه، أن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من أهل الاختصاص في هذه المجالات، تؤكد أن التعليم باللغة الأجنبية يعود على الأفراد بفائدة عاجلة، ولكنه يعود بالضرر الكبير على الاقتصاد الكليّ على المجتمع من حيث تعطيله لتكوين "رأس المال البشريّ" المستوعب للعلوم والتقانة الذي من شأنه أن ينقل المجتمع إلى مجتمع معرفة ويؤسس لنهضة حقيقية في الأمة.

العولمة تتقاطع مع التعريب :

يصح القول، مما تقدم، إن العولمة تشكل تحديًا حقيقيًا للغة العربية، وتسعى لتعويق مسيرة التعريب في الوطن العربيّ، بزرع الشك في جدواه، كما أنها تجند دعاة من بين أبناء الأمة يمجدون اللغة الأجنبية ويستعظمون شأنها ويستصغرون أي دور يمكن للغة العربية أن تقوم به في إحداث نهضة علمية أو تنموية في البلاد.

خُطى التعريب متعثرة في معظم مؤسسات التعليم العالي العربية. مهما يكن، فإن الأمم التي لا تزرع العلوم في لغاتها، سيكون مصيرها في يد الغير، وفي ما نشهده في عالم اليوم دليل على صدق هذه المقولة.

تُرى كيف كانت ستتشكل الحضارة العربية الإسلامية لو أن أُولي الأمر في صدر الأسلام وفي العهد الأمويّ والعباسيّ أمروا بلغة فارس أو يونان لتكون لغةً للتعليم لجميع العرب والمسلمين بحجة أن هذه المعارف لم تكن معهودة لديهم !؟

التوصيات

التوصية الأولى :

أن يصدر تشريع أو قرار سياسيّ، واجب التنفيذ من رؤساء الدول العربية في مؤتمر قمة لرؤساء البلاد العربية القادم الذي يلزم بموجبه الجامعات والمؤسسات التعليميّة استخدام اللغة العربيّة لتدريس المناهج الجامعيّة في جميع تخصّصاتها خلا ما يدرس فيها من لغات أجنبيّة.

التوصية الثانية :

أن تعمل المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على سد الثغرة المعرفيَّة في المكتبة العربية من قلة المنشور فيها من كتب العلوم والتقانة، وذلك بإنشاء مؤسّسة كبرى أو مؤسّسات متخصصة، تستكمل ما هو قائم، ومدّها بالأطر المقتدرة والدعم الماليّ لإعداد الكتاب المنهجيّ والمرجعيّ في جميع التخصّصات، وذلك وفق خطة شاملة ممنهجة على قاعدة زمنيّة لمتابعة مراحل التنفيذ.

التوصية الثالثة :

تطويع الحاسوب بزيادة الكم المعرفيّ المخزون فيه باللغة العربيّة، وكذلك زيادة البرمجيات العلمية المعرَّبة بالحاسوب لتفي بحاجة الطالب والمهنيّ والباحث.

التوصية الرابعة :

عقد ندوة حول الرموز العلمية لإقرار أشكالها والتوافق حولها. ثم إدراج مجموعات الرموز الأساسية المعرَّبة للرياضيات في نظام الحاسوب لأجل تيسير الكتابة العلميّة باللغة العربيّة.

التوصية الخامسة :

الاستمرار في دعم تعريب المصطلح العلميّ وتوحيده وتعميم المعاجم الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب، و"المعجم الطبيّ الموحّد" – إلى جميع مؤسّسات التعليم العالي العربيّة.

التوصية السادسة :

إصدار دوريات علميّة متخصّصة باللغة العربيّة، والتعاون في ذلك مع اتحاد مجالس البحث العلميّ العربية.

التوصية السابعة :

حث وزارات التربية والتعليم العام في الوطن العربيّ على أن تكون اللغة العربيّة هي لغة التعليم المعتمدة في المرحلتين الابتدائيّة والثانويّة، ولا بأس من تعليم مبادىء لغة أجنبيّة في هاتين المرحلتين، مع منع تعليم المواد الدراسيّة المنهجيّة باللغة الأجنبيّة في أي من المرحلتين منعًا باتًا.